

اتجاهات عمال القطاع الخاص الصناعي في الجزائر نحو الخصوصية من خلال الحوافز المادية

بولاية قسنطينة SPA

دراسة ميدانية بمجموعة من مؤسسات ذات أسهم

أ. الشافعي بلهوشات

جامعة تبسة

ملخص:

تتلخص أهمية البحث الحالي في الكشف عن طبيعة الاتجاهات التي تكونت لدى عمال القطاع الخاص في الجزائر نحو الخصوصية، اتجاهات تكون حصيلة خبرة سنوات قضائها هؤلاء العمال في هذا النظام.

لقد بينت هذه الدراسة أن هناك اتجاهات ورأى مختلفة بين عمال عينة الدراسة فيما تعلق بالخصوصية، وتحديدًا ما توفره هذه الأخيرة فيما يخص جانب الحوافز المادية سيما إذا قورنت بعوامل معينة تؤثر على اتجاهاتهم، وفي الوقت الذي وجدت الدولة في الخصوصية الأداة المناسبة للتخلص من أعباء مؤسساتها وتحقيق أهداف أخرى متعلقة بسياسات داخلية وأخرى خارجية، وجد عمال هذه المؤسسات من جانبهم في الخصوصية الفرصة السانحة من أجل العمل أكثر وبشكل أفضل على الرفع من مستوى معيشتهم وتحرير طاقاتهم والعمل لضمان مستقبل أفضل.

SUMMARY :

The aim of this study is to clear up the nature of Algerian's workers attitudes towards the privatization, which is the result of their seniority in private sector .

Now, its known the existence of various and divergent attitudes, specially on a material motivations.

The state used the privatisation to resolve the probleme of many undertakings, and to realise others objectives in the internal and external politics.

Also, the workers used this privatisation as a mean to free and to discharge their potential, to increase the level of their life and to assure a b et future.

مقدمة

شكلت أزمة انهيار السوق المالي سنة 1929 وما تبعه من حالة كساد في ثلاثينات القرن الماضي إلى تبادل وترشق الاتهامات بين ما يعرف بأنصار القطاع العام والقطاع الخاص الذي كان ينشط بقوة في ذلك الوقت، والذي رأى أنصاره أن الكثير من الإجراءات الحكومية أعاققت النمو الاقتصادي، بل وشخصوا حالة الكساد في سوء الإدارة الاقتصادية للدولة وليس في ضعف أداء القطاع الخاص،⁽¹⁾ في حين رأى البعض أن الكساد أثبت أن السوق عاجز عن تحقيق التشغيل، سيما أن البطالة وصلت في العديد من البلدان إلى 25% سنة 1929، وأن مشكلة النظام الرأسمالي والقطاع الخاص تحديدا تكمن في نقص القدرة على تلبية الطلب الكلي الفعال الذي يترتب عنه انخفاض في الناتج المحلي، وبالتالي انخفاض مستوى التوظيف، واقترح العديد من الاقتصاديين تدخل الدولة لتصحيح التشوهات الناتجة عن اخاق آلية السوق من خلال استخدام سياساتها المالية برشد والتحكم في مستوى الطلب الكلي،⁽²⁾ لقد اعتبرت الآراء الأخيرة أساسا علميا لبداية تدخل الدولة في الاقتصاد وتحولا في طبيعة دورها، الأمر الذي عرف فيما بعد بمرحلة الدولة المتدخلة، وبداية توسعها في كامل النشاطات وفي غالبية الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وبرزت ظاهرة التأمين بشكل قوي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال تحويل ملكية الشركات الصناعية والزراعية والبنوك إلى القطاع العام، كما منعت قوانين التأمين القطاع الخاص من انشاء أو ممارسة نشاطات اقتصادية صناعية أو تجارية أو مالية، واحتكرت الدولة ممارسة هذه النشاطات إما مباشرة أو بواسطة المؤسسات المتعددة التي أوجدتها.⁽³⁾

إن من بين ما قدم من مبررات لهذا التوسع، أن الملكية العامة هي قوة لمواجهة الملكية الأجنبية والنفوذ الأجنبي على الاقتصاد القومي،⁽⁴⁾ خاصة أن الفكر التحرري وعمليات التأمين انتشرت كثيرا في تلك الفترة، سيما في الدول النامية، صاحبها ظهور العديد من السياسات والافكار والإيديولوجية التدخلية التي تدعو إلى مزيد من تدخل الدولة،⁽⁵⁾ ثم إن الكثير من الدول لم يكن لديها في ذلك الوقت بديل عن الاعتماد على الشركات والمؤسسات العامة و السبب

في ذلك أنه لم يكن لديها قطاع خاص محلي أو أنه لم يكن متطورا بدرجة كافية، أو أنه لم يكن مقبولا سياسيا. (6)

لهذه الأسباب وغيرها بررت الدولة تدخلها بل وتوسعها في كامل النشاط الاقتصادي واستمرارها في عمليات التأمين وبالتالي أصبحت فئات واسعة من الأفراد على ثقة تامة بمؤسسات القطاع العام خاصة فيما تعلق بالتأمين الصحي والأجور والتقاعد، حقوق تضمنها الدولة لعمالها حتى ولو كانت هناك صعوبات في هذه الجوانب، واستمر معها ازدهار مؤسسات القطاع العام الذي افترض فيه أن يكون القوة الدافعة للدول النامية نحو التحضر والتنمية، والقيام بمهام توفير الموارد لدفع عجلة الاستثمار في تلك الدول من خلال هيمنتها على الاقتصاد القومي (7) ليستمر الوضع على هذه الحال حتى بداية عقد السبعينات، أين بدأت نقائص وعيوب التسيير فيه تظهر للعلن وبشكل مخيف، عجلت بازدياد ضعف أداء العديد من المؤسسات لتزداد معه حالة عدم رضا العمال تجاه ما يحصل فيه.

لقد دفعت تلك الصعوبات القادة السياسيين على اختلاف إيديولوجياتهم ونظم حكمهم من أمثال تاتشر، دنغ وغورباتشوف إلى بداية التخلي عن فكرة القطاع العام، فتأميم الصناعات بالاعتماد على اقتصاديات ضعيفة ومغلقة أدى إلى بقاء في الأداء الاقتصادي، (8)

ومنه فكرة تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص أصبحت مقبولة حتى لدى الدول التي كانت تعارضها خاصة بعد انهيار الاقتصادات المركزية في الكتلة الشرقية التي كان يرأسها قطبا المعسكر الشرقي الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، حيث ترافق الانهيار الاقتصادي مع الانهيار السياسي فيها، لذا توجهت الدول التابعة له إلى نظام اقتصاد السوق. (9)

إن إزاء العديد من المظاهر السلبية والتي مست مختلف الجوانب التي يشرف عليها القطاع العام، ساد الاعتقاد لدى حكومات الكثير من البلدان، النامية على وجه الخصوص بأن القطاع العام بات أكثر مما ينبغي وأن تكلفة الاحتفاظ به وبالموضع الذي هو عليه أصبحت مرتفعة على اقتصاداتها، فتطلعت تلك البلدان إلى التطبيق الجاد لبرامج الإصلاح الاقتصادي في ظل معونات مالية وفنية من الهيئات المالية الدولية وما تشكله هذه المعونات من

خطر عليها من خلال الشروط والإملاءات على هذه الدول وممكن الخطورة هو في الزيادة الديون (الأقساط + الفوائد).

لقد اتخذ الاصلاح مسارات واتجاهات عديدة برز من بينها ما عرف في الأدب الاقتصادي الحديث بالخصوصة التي يقصد بمعناها العام تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، أين جرى تبرير هذه الأخيرة على أساس قدرة الخاص على توفير إدارة أكفأ مما يقتصد في استخدام الموارد ويحسن أداء المؤسسات ويرفع معدلات النمو وتقديم حوافز مناسبة وتعميم الملكية على قطاع أكبر من المواطنين و الدخول بأسهم في تلك الشركات.

لقد كانت الجزائر واحدة من تلك البلدان التي أخذت بوصفات وشروط هذه الهيئات لإنقاذ ما تبقى من مؤسسات وانتشالها من الاندثار بعدما فشلت في العديد من برامج الاصلاح والتخطيط التي أعدتها وجربتها، حيث لاحظنا في سنوات الثمانينات وبداية التسعينات أن الكثير من القرارات الحاسمة داخل معظم مؤسساتنا لم يكن الخبير الاقتصادي مصدرها بقدر ما كان السياسي الذي كانت قراراته شعبية غير مدروسة، ما أثر على أدائها، لا أدل على ذلك قرار ضخ قسط من أرباح وعوائد المؤسسات العمومية الناجحة لتغطية عجز وفشل مؤسسات عمومية أخرى كانت تحتضر، الأمر الذي ولد حالة من الفوضى في التسيير وسخط عمالي كبير على هكذا إجراءات ومن ثم ظهور حالات من التسيب واللامسؤولية ما عجل بسقوط العديد من المؤسسات بشكل سريع، ثم أن قرار خصوصة هذه المؤسسات لم يأتي من خلال استشارة الشريك الاجتماعي (العمال والإدارة) بل جاء هكذا وبسرعة وفي محاولة منا استطلاع واقع هذه المؤسسات الجديد ارتأينا التوجه إلى العمال الذين يعتبرون الفئة الأكثر احتكاكا وتأثرا بهذا الواقع من خلال معاشتهم له زمن القطاع العام وزمن القطاع الخاص، هادفين من وراء هذه الدراسة الكشف عن طبيعة اتجاهات عمال هذه المؤسسات نحو الخصوصية.

وبالنظر إلى امكانية دراسة الموضوع من جوانب متعددة تم اختيار جانب الحوافز المادية والتي أحد أهم هذه الجوانب لما لها من دور في دفع وتحفيز العمال في أداء الأعمال وتحقيق أهداف المؤسسة، وهذا من خلال تبيان أثر المتغيرات الديمغرافية على اختلاف اتجاهات هؤلاء العمال نحو الحوافز المادية في ظل الخصوصية.

اشكالية الدراسة:

دخلت الجزائر نهج الخصخصة وهي تتن تحت وطأة الفشل الاقتصادي الذي سبق فترة التسعينات الأمر الذي أوجب عليها القيام بإصلاحات كثيرة لإعادة هيكلة اقتصادها من خلال فتح السوق الداخلي والمؤسسات الوطنية والموارد الخام للشركاء الأجانب والدخول بصيغ مختلفة في هذه الشراكة، من خلال تحويل ملكية أصول وممتلكات تابعة للقطاع العام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للقطاع الخاص بإشراف من الدولة، إما عن طريق تغيير السندات أو التنازل التام أو بزيادة في رأس المال أو فتحه للاستثمار في إطار احترام القوانين المعمول بها.⁽¹⁰⁾ إلا أن أبرز تلك الصيغ وأهمها كان التخلص من الشركات التي تعاني العجز بحلها بالكامل وبيع عتادها أو التنازل عنها لصالح خواص وطنيين أو أجانب، منها تحديدا المؤسسات الصناعية التي بيعت لفائدة مجموعة من العمال الذين كانوا يعملون بها والذين استطاعوا أن شراء جزء من أصولها أو شرائها كاملة والدخول بأسهم فيها، كما هو الحال مع المؤسسة محل الدراسة الميدانية (المؤسسة الولائية للصناعات الحديدية والميكانيكية لولاية قسنطينة-الجزائر -)، فعاودت بذلك النهوض والعمل بنفس أسلوب جديدين، وأصبح هؤلاء العمال في ظل هذا النهج يولون اهتمامات متزايدة لجوانب عملهم المختلفة، فهم الآن مساهمون وشركاء وعمال في نفس الوقت وفي ذات المؤسسة، وآراؤهم وتصوراتهم لواقع المؤسسة وجوانب العمل فيها من الواجب أن تتغير عن ما كانت عنه في القطاع العام، فانتقال ملكية المؤسسة إلى العمال والإدارة من الواجب أن يؤدي بالعمال إلى مزيد من المسؤولية تجاه مؤسستهم فخرج الدولة وتنازلها عنها يلغي أي مسؤولية لها في تحملها للأعباء، ونتيجة لهذه التجربة التي أكتسبها عمال هذه المؤسسة محل الدراسة بالعمل في القطاع الخاص (قاربة الـ 07 سنوات) فإنهم يكونون قد كونوا اتجاهات معينة نحو هذا النهج.

واعتمادا بشكل أساسي على أحد الجوانب المهمة التي تقوم بدور رئيس في رسم معالم الاتجاه وتحديد طبيعته لديهم نحو الموضوع (الخصخصة) كجانب الحوافز المادية النقدية وبأهم أبعادها تلك المتعلقة بالأجر والأرباح، يأتي هذا البحث ليحاول الكشف عن طبيعة الاتجاهات النفسية الموجودة عند هؤلاء العمال نحو الخصخصة من خلال دراسة اتجاهاتهم نحو الحوافز المادية وواقع الأجور والأرباح فيها، باعتبارها عاملا مهما ورئيسا في الدلالة عن

طبيعة الاتجاه نحو الموضوع ولما لها من دور في تعزيز العاملين لأهداف المنظمة وتنظيم سلوكهم نحو أنفسهم ونحو غيرهم ونحو المنظمة وطموحاتها، ودفعهم للعمل بإنتاج أعلى وأجود وبتكاليف أقل وأرخص نظير إشباعها لحاجات أفرادها، وانطلاقاً من هذا التصور يمكننا طرح التساؤل التالي:

ما هي طبيعة اتجاهات عمال القطاع الخاص الصناعي في الجزائر نحو الحوافز المادية في ظل الخصصة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل العام نطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي طبيعة اتجاهات عمال القطاع الخاص الصناعي في الجزائر نحو الأجر في ظل الخصصة؟

- ما هي طبيعة اتجاهات عمال القطاع الخاص الصناعي في الجزائر و الأرباح في ظل الخصصة؟

الفرضية العامة:

تختلف اتجاهات عمال القطاع الخاص الصناعي في الجزائر نحو الحوافز المادية في ظل الخصصة باختلاف متغيراتهم الديمغرافية (عدد الأسهم، السن، نوع المنصب، المؤسسة).

الفرضيات البحثية:

تختلف اتجاهات عمال القطاع الخاص الصناعي في الجزائر نحو الأجر في ظل الخصصة.

تختلف اتجاهات عمال القطاع الخاص الصناعي في الجزائر نحو الأرباح في ظل الخصصة.

الفرضيات الصفرية:

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,05 في استجابات عمال المؤسسة محل الدراسة على محور الأجر في ظل الخصصة راجعة إلى متغير المؤسسة التي ينتمون إليها.

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,05 في استجابات عمال المؤسسة محل الدراسة على محور الأجر في ظل الخصصة راجعة إلى متغير عدد الأسهم.

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,05 في استجابات عمال المؤسسة محل الدراسة على محور الأجر في ظل الخصصة راجعة إلى متغير المنصب.
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,05 في استجابات عمال المؤسسة محل الدراسة على محور الأجر في ظل الخصصة راجعة إلى متغير السن.
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,05 في استجابات عمال المؤسسة محل الدراسة على محور الأرباح في ظل الخصصة راجعة إلى متغير المؤسسة التي ينتمون إليها.
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,05 في استجابات عمال المؤسسة محل الدراسة على محور الأرباح في ظل الخصصة راجعة إلى متغير عدد الأسهم.
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,05 في استجابات عمال المؤسسة محل الدراسة على محور الأرباح في ظل الخصصة راجعة إلى متغير المنصب.
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,05 في استجابات عمال المؤسسة محل الدراسة على محور الأرباح في ظل الخصصة راجعة إلى متغير السن.

أهداف الدراسة:

- محاولة الإجابة عن تساؤلات الدراسة.
 - محاولة الكشف عن الصورة التي تكونت لدى العامل الجزائري تجاه الخصصة نتيجة خبرة كونتها تجربة.
 - تحديد أثر المتغيرات الوسيطة على اتجاهات العمال النفسية نحو الموضوع.
- إجراءات الدراسة:**

تحديد مصطلحات الدراسة إجرائيا:

الاتجاه: المقصود بالاتجاه في هذه الدراسة هو الدرجة التي يحصل عليها العامل في المقياس المصمم لقياس الاتجاهات النفسية نحو الحوافز المادية في ظل الخصصة.

الحوافز المادية: وهي كل مقابل مادي في صورة نقود يحصله العامل مقابل عمل يقوم به.

الأجر: العوض المادي الثابت الذي يقبضه العامل نظير قيامه بجهد انجاز عمل معين في فترة معينة.

الأرباح: وهي صافي العوائد المالية التي تحققها مؤسسة نظير بيعها لمنتجاتها أو خدمة تقدمها للمستهلك.

الأسهم: و هي أوراق مالية تصدرها المؤسسة تحدد مقدارها بمبلغ يكتب على هذه الورقة وتوزع العمال، بواسطتها يكون للعمال الحق في الاشتراك في الجمعيات العمومية وحق التصويت فيها، وحق الانتخاب، وحق شراء الأسهم عند فتحها للبيع والاكتتاب عند زيادة رأس المال، كما يعطي حق المشاركة والحصول على حصة من أرباح المؤسسة. مبلغ السهم الواحد في هذه الدراسة: 1 سهم = 10000 دج

الخصوصية: والمقصود بها تحويل ملكية المؤسسات من أيدي الحكومة والقطاع العام إلى القطاع الخاص بصور مختلفة، والصورة المقصودة في هذه الدراسة هي تحويل ملكيتها للعمال والإدارة.

مكان إجراء الدراسة الميدانية:

تم إجراء الدراسة بمجموعة من المؤسسات الصناعية المخصصة التي كانت سابقا تشكل مجتمعة المؤسسة لولاية قسنطينة. SIMCO الولاية للصناعات الحديدية والميكانيكية

عينة الدراسة:

على اعتبار أن الدراسة الحالية تخص فئة المؤسسات الصناعية المخصصة لفائدة العمال والإدارة وعلى اعتبار أن أغلبية أفراد المجتمع الأصلي هم من فئة العمال الذكور و المساهمين والذين كانوا يعملون بها قبل أن تخصص، فجميع أفراد المجتمع الأصلي معروفون، إضافة إلى التجانس بينهم، لذلك تم اختيار عينة عشوائية طبقية بسيطة. للعلم أن مجتمع الدراسة مكون من 267 عامل $N=$ ، تم توزيع الاستثمارات على 115 استرجعنا منها 98 استمارة فقط، ما جعل عينة الدراسة مكونة 98 عاملا، أي ما نسبته 36.70% من المجتمع الأصلي موزعين على أربع مؤسسات مستقلة ذات أسهم:

العينة = $\frac{36.70 \times 267}{100} = 97,98 = n$ وبتقريب هذه النتيجة نحصل على 98 عامل.

متغير المؤسسة:

على اعتبار أن العينة عشوائية طبقية فقد تم تحديد تمثيل عمال كل مؤسسة إلى المجتمع الأصلي كالتالي:

$$PS = \frac{N_s}{N} \times 100$$

- النسبة المئوية لمؤسسة المنشآت الحديدية في مجتمع الدراسة:

$$PS_1 = \frac{118}{267} \times 100 = 44.19\%$$

- النسبة المئوية لمؤسسة السباكة في مجتمع الدراسة:

$$PS_2 = \frac{69}{267} \times 100 = 25.84\%$$

- النسبة المئوية لمؤسسة الميكانيك العامة في مجتمع الدراسة:

$$PS_3 = \frac{37}{267} \times 100 = 13.85\%$$

- النسبة المئوية لمؤسسة أقفال الشرق في مجتمع الدراسة:

$$PS_4 = \frac{43}{267} \times 100 = 16.10\%$$

وعليه فإن عدد عمال كل مؤسسة يكون كالتالي:

$$- \text{مؤسسة المنشآت الحديدية: } n_{s1} = \frac{PS_1 \times n}{100} = \frac{44.19 \times 98}{100} = 43.30 \approx 43$$

ومنه يمكن القول أن عدد عمال مؤسسة المنشآت الحديدية وبتقريب النسبة=43 عاملا

$$= \frac{PS_2 \times n}{100} = \frac{25.84 \times 98}{100} = 25.32 \quad n_s$$

- مؤسسة السباكة:

ومنه يمكن القول أن عدد عمال مؤسسة السباكة وبتقريب النسبة=25 عاملا.

$$= \frac{PS_3 \times n}{100} = \frac{13.85 \times 98}{100} = 13.57 \approx 14 \quad n_s$$

ومنه يمكن القول أن عدد عمال مؤسسة الميكانيك العامة وبتقريب النسبة=14 عاملا

$$= \frac{PS_4 \times n}{100} = \frac{16.10 \times 98}{100} = 15.77 \approx 16 \quad n_s$$

ومنه يمكن القول أن عدد عمال مؤسسة أقفال الشرق وبتقريب النسبة=16 عاملا

جدول رقم (1) يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير المؤسسة.

العينة n		المؤسسة
%	التكرار	
43.87%	43	مؤسسة المنشآت الحديدية
25.51%	25	مؤسسة السباكة
14.28%	14	مؤسسة الميكانيك العامة
16.32%	16	مؤسسة أقفال الشرق
100%	98	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة تمثيل عمال مؤسسة المنشآت الحديدية هي الأعلى بين المؤسسات بنسبة 44.87% على اعتبار أن نسبة تمثيلها في المجتمع الأصلي هي الأعلى كذلك 44.19% تليها مؤسسة السباكة 25.51% بحكم نسبة تمثيلها أيضا في المجتمع الأصلي التي تبلغ 25.84% ، أما بالنسبة لكل من مؤسسة أقفال الشرق و مؤسسة الميكانيك العامة فنسب تمثيلها مقاربة 16.32% و 14.28% على التوالي.

متغير عدد الأسهم:

$$K = [1 + (\frac{10}{3} \cdot \log(n))] = (11)$$

$$K = [1 + (\frac{10}{3} \cdot \log 98)] = 7.62 \simeq 8$$

$$\text{حساب طول الفئة: } D = \frac{H-L}{K} = \text{حيث } H = \text{أكبر قيمة في التوزيع}$$

$$L = \text{أصغر قيمة في التوزيع} \quad K = \text{عدد الفئات}$$

و على اعتبار أن أكبر عدد من الأسهم يملكه العامل هو 26 سهم و

$$D = \frac{26-2}{8} = 3 = \text{أقل عدد من الأسهم هو 2، ومنه فإن طول الفئة} = 3$$

جدول رقم (2) يوضح توزيع أفراد العينة بحسب متغير الأسهم

الأسهم	التكرار	%
5-2	5	05.10%
8-6	11	11.22%
12-9	19	19.38%
16-13	14	14.28%
20-17	22	22.44%
24-21	18	18.36%
28-25	9	09.18%
المجموع	98	100%

المصدر: من إعداد الباحث

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن فئة الأسهم 17-20 تعد الأعلى بنسبة تمثيل 22.44% تليها فئة 9-12 بنسبة تمثيل تصل إلى 19.38% على اعتبار أن معظم أفراد العينة في الفئتين هم من عمال الإدارة وأصحاب أقدمية معتبرة في المؤسسة تليها فئة 21-24 بنسبة تمثيل 18.36% وفئة 6-8 أسهم بتمثيل قدره 11.22% وفئة 25-28 بنسبة تمثيل 09.18%، أما أدنى نسبة تمثيل فهي فئة 2-5 بـ 05.10%، والفئات الأربع الأخيرة غالبيتها من عمال الإنتاج الذين لا يستطيعون شراء أسهم بالعدد المعتبر نظرا لغلاء قيمتها السهم الواحد = 10.000 دج.

متغير المنصب:

جدول رقم (3) يوضح توزيع أفراد العينة بحسب متغير المنصب

المنصب	التكرار	%
عمال الادارة	21	21,42%
عمال الانتاج	77	78.57%
المجموع	98	100%

المصدر: من إعداد الباحث

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن نسب التمثيل متفاوتة بشكل واضح بين عمال الإدارة وعمال الإنتاج وهذا يعود إلى طبيعة الأعمال التي يقوم بها العمال حيث أنها تحتاج في غالبيتها إلى عمال ميدانيين خاصة وأن العدد الكلي في كل مؤسسة ليس بالكبير.

متغير السن:

$$K = [1 + (\frac{10}{3} \cdot \log(n))] = \text{حساب عدد الفئات}$$

$$K = [1 + (\frac{10}{3} \cdot \log 98)] = 7.62 \simeq 8$$

$$\text{حساب طول الفئة: } D = \frac{H-L}{K} = \text{حيث } H = \text{أكبر قيمة في التوزيع}$$

$$L = \text{أصغر قيمة في التوزيع} \quad K = \text{عدد الفئات}$$

و على اعتبار أن أكبر سن بين العمال هو 60 سنة و أقل سن هو 31

$$\text{سنة، ومنه فإن طول الفئة} = D = \frac{60-31}{8} = 3.62 \simeq 4$$

جدول رقم (4) يوضح توزيع أفراد العينة بحسب متغير السن

السن	التكرار	%
] 35-31]	09	%09.18
] 39-35]	17	%17.34
] 43-39]	23	%23.46
] 47-43]	19	%19.38
] 51-47]	20	%20.40
] 55-51]	05	%05.10
] 59-55]	03	%03.06
] 63-59]	02	%02.04
المجموع	98	%100

المصدر: من إعداد الباحث

لاحظ أن هناك تقارباً بين فئات السن بين 35 سنة و 54 سنة بمتوسط نسبة تمثيل تصل إلى 20% في الفئات الأربع في حين نجد نسبة تمثيل الفئة العمرية [31-35] هو 09.18% أما كل من فئات السن [55-59] و 60 فما فوق في الأضعف بينها بنسب تمثيل 05.10% و 03.06% على التوالي.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في دراسته هذه على المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لطبيعة موضوع الدراسة، "ويهتم المنهج الوصفي بتقرير خصائص موقف معين، أي وصف العوامل المختلفة بغية الكشف عن الأسباب المؤدية إلى الظاهرة لتقديم التفسيرات العلمية لذلك".⁽¹²⁾

أدوات جمع البيانات:

مقياس ليكرث:

اعتمد الباحث على كل من الملاحظة والمقابلة في الدراسة الاستطلاعية الأمر الذي أفاد الباحث كثيراً في بناء المقياس التجريبي الذي طبق بشكل أولي، ثم المقياس النهائي للدراسة، لقد عمد الباحث من خلال هذا المقياس إلى قياس اتجاهات عمال تلك المؤسسات نحو الخصومة من خلال أفكار ووجهات نظر العمال نحو الموضوع، تضمن المقياس ثلاث محاور، الأول متعلق بالبيانات الشخصية لأفراد العينة والثاني متعلق بالأجر يضم 20 عبارة والثالث متعلق بالأرباح ويضم 12 عبارة، وقد بني المقياس بحسب طريقة ليكرث مع وضع درجات على كل بديل من بدائل الاجابات و الأخذ بعين الاعتبار طبيعة العبارة إيجابية أم سلبية.

صدق المقياس: اعتمد الباحث على طريقة الصدق الظاهري من خلال استطلاع آراء بعض المحكمين من أساتذة القسم والاساتذة الخارجيين للتأكد من أن المقياس يقيس فعلاً ما أعد لقياسه، وفي ضوء ملاحظاتهم ومقترحاتهم عدلت بعض العبارات وحذفت أخرى، ثم تم حساب درجة الصدق من خلال معادلة لاوشي (Lawshe) من خلال المعادلة التالية:
$$CVR = \frac{n-N/2}{N/2}$$
⁽¹³⁾، حيث تشير **CVR** إلى نسبة صدق المحتوى، و n إلى عدد المحكمين الذين أقرروا أن البند

يقس أما N فتشير إلى العدد الكلي للمحكمين، وعند حساب الصدق وجد الباحث بمستوى 71% ما يعني أن المقياس على درجة عالية من الصدق .

ثبات المقياس: أما فيما يخص ثبات المقياس فقد اعتمد الباحث على طريقة التطبيق وإعادة التطبيق (test-retest) على عينة مكونة من 27 فردا من المؤسسات الأربع لتشكل نسبة 10.11% من المجتمع الأصلي بفترة فاصلة بين التطبيقين تقدر بـ 18 يوما، وبحساب معامل الارتباط بين التطبيقين وجد ان $R=69$ ما يعني أن المقياس على درجة عالية من الثبات ويصلح تطبيقه على العينة النهائية مع استبعاد العينة التجريبية.

المعالجة الاحصائية للدراسة:

مربع كاي: ك² = $\frac{(ت-ت ع)^2}{ت ع}$ حيث ت م = التكرار الملاحظ، و ت ع = التكرار المتوقع

نقوم بالمقارنة بين قيمة ك² المحسوبة والنظرية على أساس درجات الحرية (ن-1) حيث ن=عدد المجموعات او الفئات، هذا في حال التصنيفات الأحادية، أما في حال التصنيفات الثنائية كما هو الحال في الدراسة الحالية فتحسب درجات الحرية كالاتي⁽¹⁴⁾:

$$(د-1). (ص-1) \text{ حيث د= عدد الأعمدة و ص= عدد الصفوف.}$$

ملاحظة: مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة هو 0.05 بمستوى ثقة 0.95%.

نتائج الدراسة:

الفرضية البحثية الأولى: تختلف اتجاهات عمال القطاع الخاص الصناعي في الجرائر نحو الاجر في ظل الخصصة.

الفرضية الصفرية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,05 في استجابات عمال المؤسسات محل الدراسة على محور الأجر في ظل الخصصة راجعة إلى المؤسسة.

جدول رقم (6) يبين نتائج اختبار ك² للفرضية الصفرية لمتغير المؤسسة على محور الأجر.

مستوى الدلالة	ك ²	الجموع	معارض		محايد		موافق		بدائل لاجابات المؤسسة SPA
			ت ع	ت م	ت ع	ت م	ت ع	ت م	
0.05	68.78	481	120.79	158	76.73	46	283.46	277	مؤسسة المنشآت الحديدية
		458	115.01	144	73.06	82	269.91	232	مؤسسة السبائك
		590	148.16	91	94.12	114	347.70	385	مؤسسة الميكانيك العامة
		458	115.01	106	73.06	75	269.91	277	مؤسسة أقال الشرق
		1987		499		317		1171	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

$$\text{درجات الحرية} = (1-4) \cdot (1-3) = 6$$

و بالرجوع إلى قيمة ك² في الجدول نجد أن القيمة الحرجة عند مستوى الدلالة 0.05 بدرجات حرية 6 تساوي ك² = 12.59، ونظرا إلى أن القيمة المحسوبة والمحصل عليها هي ك² = 68.78 وهي أكبر من الجدولية فإننا نستطيع رفض الفرض الصفري والمتعلق بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عمال المؤسسات محل الدراسة على محور الأجر في ظل الخصصة راجعة إلى متغير المؤسسة، ونقبل الفرض البديل، ومنه نستنتج أن التوزيعات المختلفة المذكورة أعلاه على أقسام الاستجابات تختلف وبالتالي هناك فروق وهي دالة.

الفرضية الصفرية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0,05 في استجابات عمال المؤسسات محل الدراسة على محور الأجر في ظل الخصصة راجعة إلى عدد الأسهم.

جدول رقم (7) يبين نتائج اختبار ك² للفرضية الصفرية لمتغير عدد الأسهم على محور الأجر.

مستوى الدلالة 0.05	ت ²	المجموع	معارض		محايد		موافق		بدل الاجابات الأسهم
			ت ع	ت م	ت ع	ت م	ت ع	ت م	
0.05	174.42	307	77.96	53	42.66	64	186.36	190	5-2
		223	56.63	58	30.99	40	135.37	205	8-6
		370	93.96	117	51.42	28	224.60	225	12-9
		305	77.45	140	42.39	53	185.15	112	16-13
		274	69.58	47	38.08	23	166.33	204	20-17
		158	40.12	38	21.96	19	95.91	101	24-21
		240	60.95	44	33.35	45	145.69	151	28-25
		1957		497		272		1188	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

$$\text{درجات الحرية} = (1-7) \cdot (1-3) = 14$$

وبالرجوع إلى قيمة ك² في الجدول نجد أن القيمة الحرجة عند مستوى الدلالة 0.05 بدرجات حرية 14 تساوي ك² = 22.36، ونظرا إلى أن القيمة المحسوبة والمحصل عليها هي 174.42 فإن ك² فإننا نستطيع رفض الفرض الصفري والمتعلق بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عمال المؤسسات محل الدراسة على محور الأجر في ظل الخصصة راجعة إلى متغير عدد الأسهم، ونقبل الفرض البديل.

الفرضية الصفرية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0,05 في استجابات عمال المؤسسات محل الدراسة على محور الأجر في ظل الخصصة راجعة إلى المنصب.

جدول رقم (8) يبين نتائج اختبار ك² للفرضية الصفرية لمتغير المنصب على محور الأجر.

مستوى الدلالة	ك ²	المجموع	معارض		محايد		موافق		بدائل الإجابات المنصب
			ت ع	ت م	ت ع	ت م	ت ع	ت م	
0.05	35.33	421	104.35	60	66.9	64	249.73	297	عمال الإدارة
		1580	391.64	436	251.09	254	937.26	890	عمال الإنتاج
		2001		496		318		1187	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

$$\text{درجات الحرية} = (1-2) \cdot (1-3) = 2$$

وبالرجوع إلى قيمة ك² في الجدول نجد أن القيمة الحرجة عند مستوى الدلالة 0.05 بدرجات حرية 2 تساوي ك² = 05.99، ونظرا إلى أن القيمة المحسوبة والمحصل عليها هي 35.33 فإن ك² فإننا نستطيع رفض الفرض الصفرية والمتعلق بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عمال المؤسسات محل الدراسة على محور الأجر في ظل الخصصة راجعة إلى متغير عدد المنصب، ونقبل الفرض البديل، ومنه نستنتج أن التوزيعات المختلفة المذكورة أعلاه على أقسام الاستجابات تختلف وبالتالي هناك فروق وهي دالة.

الفرضية الصفرية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0,05 في استجابات عمال المؤسسات محل الدراسة على محور الأجر في ظل الخصصة راجعة إلى متغير السن.

جدول رقم (9) يبين نتائج اختبار ك² للفرضية الصفرية لمتغير السن على محور الأجر.

مستوى الدلالة	ك ²	الجموع	معارض		محايد		موافق		بدل الاجلجبت
			ت ع	ت م	ت ع	ت م	ت ع	ت م	السن
0.05	74.01	257	64.34	95	38.91	41	153.73	121	] 35-31]
		244	61.09	53	36.95	30	145.95	161	] 39-35]
		561	140.46	126	84.95	71	335.58	364	] 43-39]
		338	84.62	113	51.18	65	202.18	160	] 47-43]
		317	79.37	61	48.00	41	189.62	215	] 51-47]
		113	28.29	26	17.11	22	67.59	65	] 55-51]
		86	21.53	13	13.02	18	51.36	55	] 59-55]
		65	16.27	09	09.84	12	38.88	44	] 63-59]
		1981		496		300		1185	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

$$\text{درجات الحرية} = (1-3) \cdot (1-8) = 16$$

وبالرجوع إلى قيمة ك² في الجدول نجد أن القيمة الحرجة عند مستوى

الدلالة 0.05 بدرجات حرية 16 تساوي ك² = 26.29، ونظرا إلى أن القيمة

المحسوبة والمحصل عليها هي 74.01 فإن ك² فإننا نستطيع رفض الفرض الصفري والمتعلق بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عمال المؤسسات محل الدراسة على محور الأجر في ظل الخصصة راجعة إلى متغير السن، ونقبل الفرض البديل، ومنه نستنتج أن التوزيعات المختلفة المذكورة أعلاه على أقسام الاستجابات تختلف وبالتالي هناك فروق وهي دالة.

الفرضية البحثية الثانية: تختلف اتجاهات عمال القطاع الخاص الصناعي في الجزائر نحو الأرباح في ظل الخصصة.

الفرضية الصفرية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0,05 في استجابات عمال المؤسسات محل الدراسة على محور الأرباح في ظل الخصصة راجعة إلى متغير المؤسسة.

جدول رقم (10) يبين نتائج اختبار ك² للفرضية الصفرية لمتغير المؤسسة على محور الأرباح.

مستوى الدلالة	ك ²	العمود	معارض		محايد		موافق		بدائل الاجابات المؤسسة SPA
			ت ع	ت م	ت ع	ت م	ت ع	ت م	
0.05	49.11	317	87.10	116	50.29	23	179.60	178	مؤسسة لمنشآت لحديبية
		300	82.43	83	47.60	64	169.96	153	مؤسسة السباكة
		389	103.31	70	59.65	76	213.02	230	مؤسسة لميكانيك لعفة
		299	82.15	86	47.44	42	169.40	171	مؤسسة أقال الشرق
		1292		355		205		732	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

$$\text{درجات الحرية} = (1-3) \cdot (1-4) = 6$$

و بالرجوع إلى جدول ك² نجد ان القيمة الحرجة عند مستوى 0.05 وبمستوى ثقة يقدر بـ 0.95 وبدرجات حرية 6 تساوي = 12.59 ونظرا إلى أن القيمة المحصل عليها (المحسوبة) هي 49.11 وهي الأكبر فإننا نرفض الفرض الصفري القائل بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عمال المؤسسات محل الدراسة على محور الأرباح في ظل الخصصة راجعة إلى متغير المؤسسة، ونقبل الفرض البديل، ومنه نستنتج أن التوزيعات المختلفة المذكورة أعلاه على أقسام الاستجابات تختلف وبالتالي هناك فروق وهي دالة.

الفرضية الصفرية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,05 في استجابات عمال المؤسسات محل الدراسة على محور الأرباح في ظل الخصصة راجعة إلى عدد الأسهم.

جدول رقم (11) يبين نتائج اختبار ك² للفرضية الصفرية لمتغير الأسهم على محور الأرباح.

مستوى الدالة	ن ²	المتغير	معارض		محايد		موافق		بدائل الاجابات الأسهم
			ت ع	ت م	ت ع	ت م	ت ع	ت م	
0.05	85.23	103	29.25	44	19.82	14	58.03	45	5-2
		183	51.98	60	27.90	36	103.11	87	8-6
		279	79.25	106	42.54	48	157.20	125	12-9
		235	66.75	69	35.83	42	132.41	124	16-13
		208	59.08	41	31.71	28	117.20	139	20-17
		157	44.59	26	23.93	18	88.46	113	24-21
		127	36.07	21	19.36	11	71.56	95	28-25
		1292		367		197		728	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

$$\text{درجات الحرية} = (1-3) \cdot (1-7) = 12$$

و بالرجوع إلى جدول ك² نجد ان القيمة الحرجة عند مستوى 0.05 وبمستوى ثقة يقدر بـ 0.95 ودرجات حرية 12 هي =21.02 ونظرا إلى أن القيمة المحصل عليها (المحسوبة) هي 85.23 هي الأكبر فإننا نرفض الفرض الصفري القائل بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عمال المؤسسات محل الدراسة على محور الأرباح في ظل الخصصة راجعة إلى متغير الأسهم، ونقبل الفرض البديل، ومنه نستنتج أن التوزيعات المختلفة المذكورة أعلاه على أقسام الاستجابات تختلف وبالتالي هناك فروق وهي دالة.

الفرضية الصفرية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,05 في استجابات عمال المؤسسات محل الدراسة على محور الأرباح في ظل الخصصة راجعة إلى المنصب.

جدول رقم (12) يبين نتائج اختبار ك² للفرضية الصفرية لمتغير المنصب على محور الأرباح.

مستوى الدلالة	ك ²	المجموع	معارض		محايد		موافق		بدائل الاجابات
			ت ع	ت م	ت ع	ت م	ت ع	ت م	المنصب
0.05	18.22	272	75.59	48	48.16	59	148.24	165	عمال الإدارة
		1027	285.40	313	181.83	171	559.75	543	عمال الإنتاج
		1299		361		230		708	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

$$2 = (1-2) \cdot (1-3) = \text{درجات الحرية}$$

و بالرجوع إلى جدول ك² نجد ان القيمة الحرجة عند مستوى 0.05 وبمستوى ثقة يقدر بـ 0.95 وبدرجات حرية 2 = 5.99 ونظرا إلى أن القيمة المحصل عليها (المحسوبة) هي 18.22 وهي الأكبر فإننا نرفض الفرض الصفري القائل بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عمال المؤسسة محل الدراسة على محور الأرباح في ظل الخصصة رابعة إلى متغير المنصب، ونقبل الفرض البديل، ومنه نستنتج أن التوزيعات المختلفة المذكورة أعلاه على أقسام الاستجابات تختلف وبالتالي هناك فروق وهي دالة. الفرضية الصفرية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,05 في استجابات عمال المؤسسات محل الدراسة على محور الأرباح في ظل الخصصة رابعة إلى متغير السن.

جدول رقم (13) يبين نتائج اختبار ك² للفرضية الصفرية لمتغير السن على محور الأرباح.

مستوى الدلالة	ك ²	المجموع	معارض		محايد		موافق		بدائل الاجابات السن
			ت ع	ت م	ت ع	ت م	ت ع	ت م	
0.05	74.31	101	27.44	18	15.23	33	58.31	50	] 35-31]
		211	57.33	85	31.83	20	121.83	106	] 39-35]
		228	61.95	75	34.39	36	131.64	117	] 43-39]
		167	45.37	45	25.19	23	96.42	99	] 47-43]
		176	47.82	55	26.55	20	101.62	101	] 51-47]
		176	47.82	36	26.55	25	101.62	115	] 55-51]
		122	33.15	18	18.40	19	70.44	85	] 59-55]
		85	23.09	12	12.82	15	49.07	58	] 63-59]
		1266		344		191		731	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

$$\text{درجات الحرية} = (1-3) \cdot (1-8) = 14$$

و بالرجوع إلى جدول ك² نجد ان القيمة الحرجة عند مستوى 0.05 وبمستوى ثقة يقدر بـ 0.95 ودرجات حرية 14 تساوي 23.68 ونظرا إلى أن القيمة المحصل عليها (المحسوبة) هي 74.31 وهي الأكبر فإننا نرفض الفرض الصفري القائل بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عمال المؤسسات محل الدراسة على محور الأرباح في ظل الخصصة رابعة إلى متغير السن، ونقبل الفرض البديل، ومنه نستنتج أن التوزيعات المختلفة المذكورة أعلاه على أقسام الاستجابات تختلف وبالتالي هناك فروق وهي دالة.

خاتمة:

إذن بينت النتائج السالفة الذكر أن كل المتغيرات التي اختارها الباحث لها أثر كبير في اختلاف الاستجابات على أقسام المحاور وهذه الاختلافات حقيقية وجوهرية وبالتالي فهي دالة إحصائية.

إن ما يمكن ملاحظته من خلال النتائج أنها كانت مغايرة لنتائج دراسة سابقة للباحث بصنوبره عبد الله والتي أقر فيها أن اتجاهات عمال القطاع العام الصناعي بالجزائر سلبية جدا نحو الخصوصية، وخاصة فيما يتعلق بالمؤشر الثالث من الدراسة والمتعلق بأثر المتغيرات الشخصية على الاتجاهات نحو الخصوصية التي لم يكن لها الأثر في تحديد طبيعة الاتجاه نحو الخصوصية بالشكل الذي يظهر الاختلافات في استجابات العمال على المقياس.

لقد لمس الباحث في دراسته هذه أثناء قيامه بالدراسة الاستطلاعية هذه الاختلافات بوضوح، فبالنسبة لمتغير الأسهم مثلا ونظرا لتربطها الوثيق مع عامل المنصب فقد وجد الباحث أن فئة العمال الذين يملكون عددا كبيرا من الأسهم يعبرون عن رضاهم إلى حد ما عن هذا الواقع مقارنة مع غيرهم من العمال الذين يملكون عددا أقل فهم يعبرون عن استيائهم بل هناك من يقبل على بيع أسهمه ومغادرة المؤسسة، خاصة عمال الإنتاج، حيث أن متوسط عدد الأسهم بالنسبة لعمال الإدارة مثلا هو 14.33 سهم لكل عامل في حين أن المتوسط بالنسبة لعمال الإنتاج هو 11.83 سهم لكل عامل، فالعامل الذي يملك عددا أكبر من الأسهم تكون حصة أرباحه أعلى.

لقد صرح العمال أن عمال الإدارة ينفردون بإعطاء أجور عالية لأنفسهم في حين يكون أجر عمال الإنتاج أقل، وقد اعتبر عمال الإدارة الأمر إلى جانب كونه قانونيا فهو منطقي بالنظر إلى المجهودات التي يبذلونها على مستوى التسيير وعقد الصفقات والقيام بالحسابات وكل ما يرتبط بالسير الحسن للمؤسسة.

هذه التباينات تتسحب كذلك على المتغيرات الأخرى، حيث نجد أن عمال غالبية المؤسسات يعبرون عن تذرهم من واقع مؤسساتهم واعتبروا الخصوصية مجرد تنكر الدولة وهروبها من مسؤولياتها، فعلاوة على الضائقة المالية التي تعانيها هذه المؤسسات والتأخر في دفع الأجور، نجد التأخر في قبض الأرباح التي تحققها هذه المؤسسات والتي هي في حد ذاتها زهيدة لا تمثل شيئا بالنسبة لهم، أما بالنسبة لعمال مؤسسة السباكة فكان لهم رأي آخر من خلال تعبيرهم بالإيجاب عن هذا الواقع الجديد بشكل عام، فقد اعتبروا أن الخصوصية أفرزت واقعا إيجابيا مغايرا تماما لما كانوا عليه أيام القطاع العام، خاصة من ناحية الأجور والأرباح المرتفعة التي تحققها المؤسسة وروح التعاون بينهم.

هذه الأمور وأخرى جعلتهم يتمتعون بدافعية وطموح أكبر لتحقيق مزيد من الأهداف، بالرغم من إقرار العديد منهم أن الخصوصية طريق شائك وغامض وهم يجهلون مستقبلهم في ظل هذا الواقع الجديد.

الهوامش:

- (1) ميلتون فريدمان: الحرية الرأسمالية، ترجمة يوسف عليان، مركز الكتب الأردني، 1987، ص40.
- (2) John Maynard Keynes : The General Theory of Employment, Interest and Money, london, Macmillan, 1936, p 25.
- (3) العطية، عبد الحسن وادي: الخصوصية في البلدان النامية، إيجابياتها وسلبياتها، مجلة دراسات، م25، ع1، عمان، الجامعة الأردنية، 1988، ص 78.
- (4) Cook P, and KirkPatrick, C : Privatization in Less Developed countries, G.B:Biddles, LTD,D, Guild forand Kings Lynn, 1988, p8.
- (5) Knight, J. B : The Evolution of Development Economic in Current Issues in Development Econ omic, London : Balasubra Manyam and S , Lall, Macmillan Education. 1991, p11.
- (6) فيليبس، جون و سونيكا كوكيري : التخصيص والمؤسسات العامة في التخصيص والتصحيحات الهيكلية والقضايا الأساسية، ترجمة سعيد النجار، أبو ضبي، صندوق النقد العربي، 1988، ص77.
- (7) Vernon, Raymand, The Promise of Privatization : A challenge for American Policy, N.X ? Council of Foreign Relation, 1988, p11.
- (8) Jurgen, G, Backhaus, richard, E, Wagner, William S. Peirce : Handbook of Public Finance : Privatization, Nationalization, and Aspect of Transition, Springer US ,2005, p311.
- (9) حسين علي: التحول نحو اقتصاد السوق بين النظرية والتطبيق، آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات المتحدة، 1995، ص41.
- (10) Abdeladime, L : Privatisation Des Entreprises Publique Dans Les Pays du Maghreb ; étude juridique, les éditions international, 1998, 53.
- (11) الصياد، مصطفى جلال وسوفي، حبيب محمد: مقدمة في الطرق الإحصائية، دار حافظ للنشر والتوزيع، ط6، د ب 2001 ص10.
- (12) دويدار، محمد عبد الفتاح: أسس علم النفس التجريبي، دار النهضة العربية، بيروت، 1995، صص 266-265.
- (13) Cohen , R. ,et .al .: **Psychological Testing** , Mayfield publishing com. California. 1988, P 128.
- (14) عبد العزيز فتحي أبو راضي: الطرق الإحصائية في العلوم الاجتماعية، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، دت.